بتاريخ 09 ربيع الثانى 1446
الجمل الخبرية فى مقام الانشاء

الجلسة 12

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمْ
الْحَمْدُ للّه رَبِّ الْعَالَمِينْ وَصَلَى الله عَلَىٰ سَيِّدَنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينْ

إمحاء المعارَضات الواهِمات تجاه مقام «التّشريع»

لقد أسلفنا أنّ ميزة «التّشريع» قد تَناوَلت أدلّة مكثَّفَة ـقرآنيّة و روائيّةـ بينما البعض قد تكلَّف رفضَ منصب «التّشريع» متشبّثاً بآيات قاصرات الدّلالات للمعارَضة، فاستدلّ بما يلي:

1. «ما ضَلَّ صاحِبُكم و ما غَوى و ما يَنطِق عن الهَوى إن هو إلّا وحيٌ يُوحَى»[1]

فقد تخيَّل المستشكل أنّ كافّة الأوامر الصّادرة عن النبيّ تُعدّ وحياً مباشريّاً عن الله فهو مبلِّغ بحت، بينما:

· أوّلاً: قد ذَهل عن أنّ الكفّار المُعاندين حيث اتَّهموا النّبيّ «بالهوى» و «الضّلال» و «الغواء» و «ساحر» و «مجنون» و «كاهن» و... فمِن ثَمَّ قد نزلت هذه الآيات كي تُزيل خيالاتِهم ـبأنّ نُطقه هوىً بشريّـ إذن قد اتّضح أنّ هذه الآيات تُجيب إجابةً جدليّة أمامَ اتّهاماتهم الهائلة، فبالتّالي لا تُلغي منصّة «التّشريع» أبداً.

· ثانياً: ـوفقاً لظهور الآيات السّابقة و اللاحقةـ يَبدو جليّاً أنّ الضّمير ـأي إن «هو» إلا وحيـ يَنعطِف على القرآن[2] لا إلى مجرّد نُطق النبيّ كما هو محتَمل أيضاً، و لهذا إنّ هذه الآيات قد تَحدّث عن النّطق القرآنيّ النّابع عن الوحي تماماً – فساكتة عن التّشريعـ. فبالتّالي ـوبقرينة «إن» و «إلا»ـ سنَستَنتج أنّ كافّة منطوقاته القرآنيّة المنزَّلة هي عين كلام الله تعالى و بلا تمايز إطلاقاً ـبلا خدش بمسألة التّشريعـ.

و العنصر الذي سيَدعم مقالتَنا ـبأنّ الآية لا تَضرِب مقام التّشريعـ هو سبب نزول الآية الوارد في حقّ ولاية أمير المؤمنين عليه السّلام حيث قد سَرد «تفسير البرهان» شأنَها قائلاً:

«حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَكَمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ آبَائِهِ (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ)، قَالَ: «لَمَّا مَرِضَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ) مَرَضَهُ الَّذِي قَبَضَهُ اللَّهُ فِيهِ، اجْتَمَعَ إِلَيْهِ أَهْلُ بَيْتِهِ وَ أَصْحَابُهُ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ حَدَثَ بِكَ حَدَثٌ، فَمَنْ لَنَا بَعْدَكَ، وَ مَنِ الْقَائِمُ فِينَا بِأَمْرِكَ، فَلَمْ يُجِبْهُمْ بِجَوَابٍ، وَ سَكَتَ عَنْهُمْ، فَلَمَّا كَانَ الْيَوْمُ الثَّانِي أَعَادُوا عَلَيْهِ [الْقَوْلَ]، فَلَمْ يُجِبْهُمْ عَنْ شَيْءٍ مِمَّا سَأَلُوهُ، فَلَمَّا كَانَ الْيَوْمُ الثَّالِثُ أَعَادُوا عَلَيْهِ، وَ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنْ حَدَثَ بِكَ حَدَثٌ، فَمَنْ لَنَا بَعْدَكَ، وَ مَنِ الْقَائِمُ فِينَا بِأَمْرِكَ؟ فَقَالَ لَهُمْ: إِذَا كَانَ غَدٌ هَبَطَ نَجْمٌ مِنَ السَّمَاءِ فِي دَارِ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِي، فَانْظُرُوا مَنْ هُوَ، فَهُوَ خَلِيفَتِي عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِي، وَ الْقَائِمُ فِيكُمْ بِأَمْرِي، وَ لَمْ يَكُنْ فِيهِمْ أَحَدٌ إِلَّا وَ هُوَ يَطْمَعُ أَنْ يَقُولَ لَهُ: أَنْتَ الْقَائِمُ مِنْ بَعْدِي، فَلَمَّا كَانَ فِي الْيَوْمِ الرَّابِعِ جَلَسَ كُلُّ رَجُلٍ مِنْهُمْ فِي حُجْرَتِهِ يَنْتَظِرُ هُبُوطَ النَّجْمِ، إِذْ انْقَضَّ نَجْمٌ مِنَ السَّمَاءِ، قَدْ غَلَبَ ضَوْؤُهُ عَلَى ضَوْءِ الدُّنْيَا حَتَّى وَقَعَ فِي حُجْرَةِ عَلِيٍّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، فَهَاجَ الْقَوْمُ، وَ قَالُوا: لَقَدْ ضَلَّ هَذَا الرَّجُلُ وَ غَوَى، وَ مَا يَنْطِقُ فِي ابْنِ عَمِّهِ إِلَّا بِالْهَوَى، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَ تَعَالَى فِي ذَلِكَ: وَ النَّجْمِ إِذا هَوى* ما ضَلَّ صاحِبُكُمْ وَ ما غَوى* وَ ما يَنْطِقُ عَنِ الْهَوى* إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحى، إِلَى آخِرِ السُّورَةِ».[3]

فزُبدة الآية في هذه الحالة، أنّها قد نصرَت النّبيّ ـفي موضوع التّكلم عن الله تعالى و عن ولاية الإمام و...ـ تحطيماً لشبهات الكفَرة فإنّهم قد استَنكفوا أساس النّبوّة و الوحي و... فتَصدّاهم الله تعالى عبرَ هذه الآيات المُشدِّدة عليهم فخاطَبهم قائلاً: «ما ضلَّ صاحبُكم».

أجل، عقيب ما أسلَم المرء للنّبوّة و الوحي و القرآن و المعاجز، ففي الدّرجة الثّانية سيَتحتَّم على عاتقه أن يُنفِّذ الآية التّالية: «و ما آتاكم الرّسول فخذوه و ما نهاكم عنه فانتهوا» فهذه الآية هي التي ستُسجِّل لنا «القوّة التّشريعيّة الوسيعة» لأنّ الله تعالى قد استودَع رسولَه كافّةَ الملاكات و الأسرار الدّينيّة و ـبل غيرهاـ ببركة القوّة القدسيّة، بينما آيات سورة النّجم ق تعلَّقت بقَبل «ثبات النّبوة و القرآن للمخاطب» فإنّها قد واجَهت الكفّار النّاكرين ثمّ أجابتهم بإجابة جداليّة مُسكِتة، مبيّنةً أنّ الرّسول ليس كأمثالِكم ـيَنطق بالهوىـ بل كافّة يَنابيع مقالاته ـعلى فرض عود الضّمير إلى النّطقـ نابعة عن الله تعالى عبرَ الوحي.

2. لقد لَملَم المستشكِل آيات أخَر ـقاصرات الدّلالةـ كالتّالي:

Ø «فإن أعرَضُوا فما أرسلناكَ عليهم حفيظاً (أي حارساً و محافظاً) إن عَليكَ إلا البَلاغ»[4]

Ø «و إن تُكذّبوا فقد كَذَّب أممٌ من قَبلكُم و ما علَى الرّسول إلّا البَلاغ المُبين»[5]

Ø «ما على الرّسول إلا البلاغ»[6]

و الإجابة الصّارمة هي:

· أوّلاً: إنّ الآيات بأسرها، تَحول حول «الإبلاغ عن الوحي القرآنيّ» بحيث تَستوجِب على الرّسول أن يوصل العناصر الاعتقاديّة العامّة للنّاس كالتّوحيد و النّبوّة و الولاية و المعاد، فلا تَتحدّث حول التّشريع والتّبديل في الأحكام الفرعيّة ـالتي هي مدار الصّراعـ فبالتّالي إنّها تُشجّع الرّسول على إبلاغ مُهمَّته الأساسيّة رغم التّكذيبات و السّخريات و... و لهذا إنّ سياقها الظّاهر لا يَتعرَّض لمقام التّشريع بل ساكت عنه، و من جهة أخرى أيضاً لا تُسجِّل أنّ الرّسول مبلِّغ فحسب ـنظراً للحصر الإضافيّـ بل قد صَدرت هذه الآيات قبالَ هَجمات العدوّ و تكذيباته.

· ثانياً: قد استَذكرنا لِلتَّوّ، أنّ أمثال هذه الآيات قد تَكفَّلت تشريح عنصرَيِ «التّوحيد و النّبوّة» ـأي ترسيخ الاعتقادات البدائيّةـ بينما النزاع حول «التّشريع» يَتأتّى في المرحلة الثّانية ـأي قبول النّبوّةـ و التي نَتحدّث فيها حول تشريعات الأحكام الفرعيّة من جانب النبيّ، و لهذا إنّ مرتبة الآيات المذكورة تَتفاوت تماماً عن الآية التّالية: «ما آتاكم الرّسول فخذوه» فهذه متأخّرة عن تلك الطّائفة.[7]

3. «إنّه لَقَولُ رسول كريمٍ * و ما هو بقول شاعر، قليلاً مّا تُؤمنون * و لا بقول كاهنٍ، قليلاً مّا تذكّرون * تنزيلٌ من رَبّ العالَمين * و لو تَقوَّل علينا بعضَ الأقاويل * لَأَخذنا منه باليَمين * ثُمَّ لَقطَعنا منه الوَتين»[8]

لقد تَشبَّث المستشكل بالفقرة: «تقوَّل علينا بعض الأقاويل» زاعماً أنّ ميزة «التّشريع» من نمط «التّقوّل» على الله، و لكنّه قد جَهِل أنّ مغزى «التّقوّل» هو أن تَنسِب شيئاً إلى الله تعالى زيفاً و افتراءً و بلا واقع قرآنيّ و وحيّ سمائيّ، بينما الرّسول الأكرم قد نالَ قِمّة العلوم الإلهيّة و الملاكات الدّينيّة فتأهَّل إلى امتلاك «القوّة القدسيّة مؤيَّدة بروح القدس الخاصّة بالأنبياء و الأوصياء» ـ وفقاً لتَنصيص الرّوايات السّالفةـ.

أجل، أحياناً نُشاهد أنّ الرّسول كان يَنتظر الوحي فلا يُجيب، إلا أنّه صلى الله عليه و آله كان يَتعمّد ذلك، كي لا يَتصوّر أحد أبداً ـ

غير المسلمين- أنّ منطوقاتِه تَصدُر من تِلقاء نفسه و عبرَ هوىً بشريّ.

4. «و إذا تُتلَى عليهم آياتُنا بيّناتٍ قالَ الّذينَ لا يَرجُون لِقائَنا ائتِ بقرآنٍ غيرِ هذا أو بَدِّله، قل ما يكون لي أن أبدِّلَه من تلقاء نفسي، إن أتَّبع إلّا ما يُوحَى إليَّ، إنّي أخافُ إن عَصيتُ رَبّي عذابَ يوم عظيم»[9]

لقد اتَّخذ المعترِض فِقرة «قل ما يكون لي أن أبدِّلَه من تلقاء نفسي، إن أتَّبع إلّا ما يُوحَى إليَّ» بأنّ النّبيّ يَفتقد التَشريع، بينما قد سها أنّ الآية الشّريفة تَتعلَّق بالوحي القرآنيّ -وفقاً لتَنصيص الآية- فإنّ القرآن الكريم مقصور على الوحي فحسب بحيث لا يُتاح للنّبيّ الأكرم أن يَتصرّف فيه و أن يَستبدله إطلاقاً، فبالتّالي، لا صلة لهذه الآيات العَقَديّة بتشريع الأحكام الفرعيّة، إذ التّشريعات الفقهيّة لا تَرتهِن على الوحي -وفقاً لما قَصصناه مسبقاً-.

---

[1] سورة النّجم، الآيات 2-4.

[2] أي أنّ نُطقه القرآنيّ قد صدر عن الوحي فلا تَنسبوا إلى النبيّ: الغواءَ و الضّلال و شتّى العناوين المنحطّة و السّخيفة.

[3] البرهان في تفسير القرآن، ج5، ص: 187

[4] سورة الشّورى، الآية 48.

[5] سورة العنكبوت، الآية: 18.

[6] سورة المائدة، الآية 99.

[7] فإنّ سياق الآيات المذكورة و ظهورها الجلّيّ هو حول المعتقَدات الأساسيّة للدّين لا مسألة تشريع النّبيّ الفرعيّ، ولهذا قد استَخدَمت الألفاظ التّالية: «فإن أعرضوا» أو «فقد كذّب» أي قد استَنكفوا عن التّوحيد و النّبوّة و التّبليغ و سائر الأسُس الدّينيّة، فلا تَتحدّث حول الأحكام و الفروعات نهائيّاً و لا تَستنكر التّشريع إطلاقاً، و دعماً لهذه الإجابة، لاحظ أنّ هذه الآيات قد تَصدَّت لهَدم أفكارهم الزّائفة و اتّهاماتهم و سُخريّاتهم الشّاسعة، فأجابتهم بهذه الطّريقة، فبالتّالي إنّها ليست في مقام تبيين شتّى جوانب وظائف النّبيّ كي نَستَنتج أنّها تَرفُض مقام التّشريع.كلا.

[8] سورة الحاقّة، الآيات 40-46.

[9] سورة يونس، الآية 15.